فوق ، الحصول مقابل ثمن اراضيه على تعويضات عينية بأرض اخرى ، ومقابل ثلاثة اثمان أخرى من الارض على تعويضات مالية بنسبة ٦٥ ٪ من قيمتها ، اي ما معناه ان الدولة تحصل على نصف الارض مجانا ( المصدر نفسه ) . ( ٣ ) « أما البدوي الذي اعترف بملكيته على ١٠٠ دونم وما فوق ، فيستطيع الحصول على تعويض بأرض للسقي ويستلم ايضا مخصصا من الماء قدره ٥٠٠ كوب سنويا لدونم الواحد ، بحسب الجدول التالي : ١٠٠ — ١٩٩ دونم يستلم ( ١ ) دونم واحد تحت السقي ، ٢٠٠ — ٢٩٩ دونم يستلم ( ٢ ) دونمين تحت السقي ، ٣٠٠ — ٢٩٩ دونم يستلم ( ٣ ) ثلاثة دونمات تحت السقي ، ٤٠٠ — ٤٩٩ دونم يستلم ( ٤ ) اربعة دونمات تحت السقي » ( الاتحاد ، ١٩٧٥/٢/٤ ) .

ويعتبر دونم ارض تحت السقي مساو في قيمته لـ — ١٦٫٥ دونم ارض « عادية » ، ويتم حساب التعويضات المالية على الارض المتبقية على النحو التالي : تقسم الارض التي اعترف بملكيتها الى نصفين حيث يحسم من النصف الاول الـ ١٢٫٥ دونم ، وتدفع الدولة مقابل النصف الثاني ٦٥ ٪ من قيمتها ( مردخاي غيلات — حوتام ، ٢/٧/ ١٩٧٥ ) .

وعلم ان البدو يرفضون هذه الاقتراحات تماما، اذ أنها تهدف الى الاستيلاء كليا على اراضيهم . وقد اجتمع ١٥ شيخا منهم وانتخبوا « لجنة لتحقيق ملكيتهم على الارض » ،تتألف من الشيوخ سليمان الهزيل ، جدوع الهزيل ، ناعور الاسد ، سليمان العجدي ، ابراهيم ابو رقيق واخرين ( دافار ، ١٩٧٥/٢/٢١ ) . وتتمثل مهمة هذه اللجنة في الضغط على الحكومة لحملها على الاعتراف بملكية البدو على مساحات واسعة جدا في النقب « ولكن المسألة ليست بسيطة الى هذا الحد ... لان البدو يتجاهلون ذلك التغيير الذي حدث في النقب ، وينظرون الى الامور وكأنه لم يحدث شيء ، رغم ان الدولة استثمرت مليارات كثيرة في تطوير النقب ، وهكذا تحولت اراضيه الى كنز ثمين لها ، على حد تعبير احد الخبراء ... » في السابق كان بالامكان شراء اراضي مقابل أكياس من القمح ، واليوم لا تكفي لشرائها أكياس من المال » ( مشولام عاد — دافار ، ١٩٧٥/٢/١٨ ). كما أن هناك صعوبة اخرى يواجهها البدو في نضالهم من أجل اثبات ملكيتهم على اراضيهم ، وهي عدم توافر وثائق رسمية من ايام الانتداب تثبت ذلك ، وهو ما تطالبهم به السلطات الاسرائيلية . ولذلك فان نضال بدو النقب صعب جدا ، وهناك احتمال كبير بأن يفرض عليهم «حل» ما من قبل السلطات الاسرائيلية ، يسمى الى نزع ملكيتهم على اراضيهم نهائيا ، يبدو ان السلطات جادة في سعيها نحو فرض حل كهذا .

يبدو من خلال هذا العرض للمشاكل التي يعاني منها العرب في اسرائيل حاليا ، ان سياسة الحكومة تجاه الاقلية العربية قد نشلت حتى الان في حل مشاكلهم الخاصة ، رغم سعيها الى « دمجهم في حياة الدولة » ، وأدت بدلا من ذلك الى بروز ظاهرة الميل نحو الانعزالية واقامةتنظيمات مستقلة فيالوسط العربي ، على غرار اللجان المستقلة للطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ، والتنظيم الاخير لرؤساء المجالس المحلية العربية، ولجنة بدو النقب « واللجنة الدرزية المستقلة ». ورغم ان الحكومة تعارض قيام مثل هذه التنظيمات المستقلة « لان المفهوم الذي يدعم سياستها هو ، بسبب الواقع السياسي والقومي في البلد ، ان كل جسم عربي مستقل ليس الا منبت لظهور متطرفين من العرب في اسرائيل ، وثمة خطر بأن ينزلق نحو ممارسات غير مرتبطة بأعماله الجارية . والتقدير هو أن متحدثين راديكاليين ومتحمسين من بين العرب في اسرائيل ... يمكن ان يصلوا الى قيادة تنظيمات من هذا النوع ، فيسببوا في زيادة التوتر القومي القائم على اي حال ، ويقضوا على جهود دمج النشاط العربي في اطارات اسرائيلية شاملة . ولكن المشاكل الخاصة للعرب في اسرائيل شديدة الى درجة لا يمكن معها وقف اتجاه كهذا، وافضل مثال على ذلك تنظيم رؤساء المجالس المحلية » ( داني روبينشتاين — دافار ، ٢/٢٥/ ١٩٧٥ ) . لذلك يبدو انه اذا لم تجد السلطة وسيلة لمنح العرب في اسرائيل تمثيلا ملائما في مؤسسات مختلفة هناك ، لن يكون بالامكان منع اقامة تنظيمات عربية مستقلة ، « ولا حاجة هنا الى البحث عن مشاكل سياسية وأمنية . فالحديث يدور حول مجالات التعليم ، والاسكان واستيعاب